



عمومية 'التجاري' بعد العيد و'المركزي' وافق على مرشحيه لمجلس الإدارة

عمر راشد

أفادت مصادر «الأنباء» أن البنك التجاري حصل على موافقة المركزي لترشيح فئانية أسماء لمنصب عضوي مجلس الإدارة المستقلين، لافتة إلى أن عمومية البنك المرتقبة لانتخاب أعضاء جدد في مجلس الإدارة من المتوقع انعقادها بعد اجازة العيد مباشرة.

وفي السياق ذاته، أكدت المصادر أن النزاع القضائي حول أسهم بنك بوبيان بين شركة دار الاستثمار والبنك لا يزال «قائما» ولا توجد تسوية بين الجانبين في مسالة بيع الدار بذلك الأسهم وسداد مديونية البنك خلال المرحلة المقبلة.

شركة استثمارية تؤسس
شركة عقارية قابضة برأسمال
110 ملايين دينار خلال عام

عمر راشد

كشفت مصادر لـ «الأنباء» أن إحدى الشركات الاستثمارية بصدد تأسيس شركة عقارية قابضة برأسمال 110 ملايين دينار خلال عام، لافتة إلى أن الشركة بدأت إجراءات تأسيس الشركة العقارية من خلال دمج وحداتها العقارية التابعة في الشركات الموجودة للملكية للشركة.

وقالت: إن الشركة ستسعى لاقتناص فرص استثمارية جادة داخل وخارج الكويت، مبيئة أن فكرة الشركة العقارية القابضة تأتي لتقليص النفقات وزيادة الأداء التشغيلي للشركة.

وقالت إن الشركة ستسعى خلال المرحلة المقبلة لتنوع إيراداتها وزيادتها من خلال تقليص عدد شركاتها التابعة من 4 إلى 5 شركات قابضة تخصص في قطاعات الصناعة والخدمات والاستثمار والعقار على أن يتم تنفيذ تلك الخطة خلال عام.

وقالت إن رؤوس أموال تلك الشركات لن تقل عن 100 مليون دينار بغرض إتاحة القدرة للشركة على توليد إيرادات منتظمة من شركات تابعة وزميلة.

رأس المال التي تنتظرها الشركة ستمنحها عمليات التمويل اللازمة لاستراتيجيتها التشغيلية للمرحلة المقبلة، وستعطيها دفعة قوية لتعريف مواقعها التنافسية، والاستفادة من فرص النمو في السوق السعودية.

الجدير بالذكر أن مجلس إدارة شركة زين السعودية كان قد أوصى مؤخرا بزيادة رأس مال الشركة بمقدار 4,383 مليارات ريال سعودي، وذلك عن طريق إصدار أسهم حقوقية أولوية، وستدعو الشركة جمعيتها العمومية للموافقة على هذه التوصية قريبا، حيث ستكون الجمعية العمومية مدعوة أيضا للموافقة على توصية مجلس إدارة الشركة بخفض رأس المال بغرض إطفاء خسائر متراكمة.

وكشف بن سلامة أن شركة زين السعودية تواجه حاليا تحديات كبيرة على مستوى حجم عملياتها التجارية والتشغيلية، وذلك بالرغم من المنافسة المحتدمة في سوق المملكة، مبيئا أن زين استطاعت أن تخترق مستويات جديدة من ناحية نوعية الخدمات والمنتجات المتكاملة.

وذكر أن النقطة الكبيرة التي حظيت بها «زين» هي شهادة النجاح الحقيقية للشركة في المملكة السعودية، وكانت الحافز لمواصلة الشركة خططها التجارية وتوسعة عملياتها التشغيلية، مبيئا أن مساحة التغطية لشبكات زين شهدت طفرة كبيرة مؤخرا بالوصول إلى أكثر من 85٪ من المناطق المأهولة في المملكة. وأوضح بن سلامة أن زيادة



زيادة رأسمال زين السعودية جاءت بغرض الاستفادة من هذه النجاحات، ولتمويل خطط النمو المستقبلية لعمليات الشركة في المملكة.



نبييل بن سلامة

التشبع العالي للسوق في هذا الوقت، ووجود أكثر من مزود للخدمة، وشدة المنافسة، فإننا نتحدث هنا عن إنجاز». وبين أن التوصية الأخيرة

وأضاف «مع نمو حجم عمليات زين في السعودية وتجاوز قاعدة عملاتها الـ 7 ملايين مشترك، فإن التوقعات تشير إلى أن الشركة تتجه إلى تحقيق زيادة على مستوى الإيرادات بنسبة 60٪ مع نهاية العام الحالي مقارنة مع إيرادات العام الماضي 2010. وهذه التوقعات اعتمدت على الأداء القوي للشركة منذ بداية العام الحالي، والذي دفع بإيرادات الشركة إلى نحو 1,4 مليار ريال خلال فترة الربع الثاني».

وأشار إلى أن هذا الأداء عند مقارنته بالتجارب العالمية لدخول المشغل الثالث في أسواق الاتصالات فهو أداء رائع بكل المقاييس، مضيفا «فعندما نأخذ في الحسبان جميع الظروف التي صاحبت دخول زين لسوق المملكة، ابتداء من مستوى

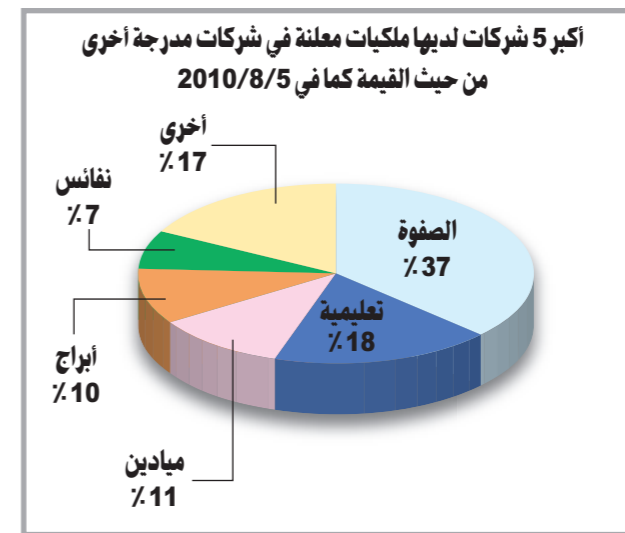
كشفت الرئيس التنفيذي في مجموعة زين نبييل بن سلامة أن معدلات النمو المشجعة في المؤشرات المالية لشركة زين السعودية عن الفترة الماضية والتي ساعدتها على بناء مركز استثماري قوي في السوق السعودي، عجلت من السقف الزمني للخطط التشغيلية للشركة.

وأوضح بن سلامة في بيان صحافي «لقد شهدت العمليات التجارية للشركة تطورا كبيرا، وهو ما أسهم بقوة في تجاوز الشركة نقطة التعادل على مستوى الأرباح قبل خصم الفوائد والإهلاك والإطفاء، لتخفيض زين بذلك السقف الزمني لتوقعاتها، علما أن هذه النتائج حققتها الشركة خلال أقل من عامين على بدء تدشين عملياتها».

أكد أن توصية زيادة رأس المال جاءت لتمويل خطط النمو المستقبلية

بن سلامة: النمو الكبير في حجم عمليات «زين السعودية»
عجل من السقف الزمني لخططها التشغيلية في المملكة

تمتلك 18 حصة و48 شركة أخرى بالقطاع ليس لديها حصص

«الجمان»: 108 ملايين دينار إجمالي الملكيات
المعلنة لـ 11 شركة خدمة بالشركات المدرجة

قال مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية في تحليل مختصر للملكيات المعلنة لشركات الخدمات في الشركات المدرجة كما في 2010/8/5، أن 11 شركة مدرجة في قطاع الخدمات تمتلك 18 حصة بشركات أخرى مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بقيمة تبلغ 108 ملايين دينار، بينما لا تمتلك 48 شركة حصصا في شركات مدرجة أخرى، وذلك بما يعادل 81٪ من إجمالي عدد الشركات المدرجة في قطاع الخدمات البالغ عددها 59 شركة، وذلك كما في 2010/8/5، ووفقا للموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية.

وتتصدر «الصفوة» باقي شركات الخدمات من حيث قيمة ملكياتها في الشركات المدرجة الأخرى بمبلغ 40 مليون دينار بما يعادل 37٪ من ملكيات شركات الخدمات، وهي موزعة على 7 شركات، ويأتي في مقدمة ملكيات «الصفوة» الرئيسية حصتها في «الصفوة» بنسبة 12,7٪ من رأسمالها، علما بأن

«الصفوة» تمتلك بدورها 8,74٪ من «الصفوة»، أي أن هناك ملكيات متبادلة بين «الصفوة» و«الصفوة»، ويلي «الصفوة» في هذا المضمار «تعليمية» بقيمة ملكيات معلنة بنحو 20 مليون دينار بما يعادل 18٪ من الإجمالي. ويأتي ترتيب «ميادين» تاليا، بملكيات معلنة بمقدار

قيمة الملكيات المعلنة للشركات المدرجة في قطاع الخدمات
في شركات مدرجة أخرى كما في 2010/8/5

| المساهم | الملكية (%) | النسبة (%) | القيمة (ألف دك) | النسبة (%) |
|-------------|-------------|------------|-----------------|------------|
| أجيليتي | معادن | 48,4 | 5,514 | 5% |
| زين | ساحل | 5,31 | 4,316 | 4% |
| تعليمية | إياس | 41,96 | 14,078 | 18% |
| | آفاق | 86,51 | 5,554 | |
| إجمالي فرعي | | | | |
| الرابطة | تنظيف | 17,001 | 3,151 | 3% |
| المعامل | المصالح ع | 10,108 | 1,667 | 2% |
| الصفوة | اصناعية * | 5,007 | 1,002 | 37% |
| | الأمان | 6,078 | 1,833 | |
| الصفوة | الصفوة | 12,693 | 9,010 | 37% |
| | ورقية | 55,833 | 4,786 | |
| الصفوة | صفافة طاقة | 8,768 | 3,543 | 37% |
| | صافتك | 14,003 | 2,913 | |
| الصفوة | دانة | 43,092 | 16,922 | 37% |
| | إجمالي فرعي | | 40,009 | |
| التخصيص | البناء | 34 | 3,347 | 3% |
| نافاس | تعليمية | 32,26 | 7,755 | 7% |
| ميادين | مزايا | 22,21 | 11,537 | 11% |
| أبراج * | د للإجارة * | 39,28 | 10,508 | 10% |
| الشبكة * | أبراج * | 7,56 | 308 | 0,3% |
| الإجمالي | | | 107,745 | 100% |

موقوفة عن التداول *

الدولار يستعيد زخمه واليورو يتراجع في يوليو

«الوطني»: تراجع موسمي في عرض النقد
والائتمان يحافظ على مستواه مع نمو القروض الاستهلاكية

مرتفعة، وقد تراوحت المعدلات بين 1,05٪/1,22٪/1,45٪/1,75٪ لأجل شهر وثلاثة أشهر وستة أشهر و12 شهرا على التوالي.

من جانب آخر، قال «الوطني» إن خروج الأموال أدى إلى تقليص موجودات البنوك المسائلة بمقدار 155 مليون دينار في يوليو، فيما تراجعت الودائع تحت الطلب والودائع لأجل لدى بنك الكويت المركزي بمقدار 320 مليون دينار و92 مليون دينار على التوالي، وقد تم تعويض ذلك جزئيا بالسيولة في السوق بين البنوك، وعلى الرغم من الانخفاض الحاصل في يوليو بقيت معدلات السيولة لدى البنوك مرتفعة وأعلى من مستوياتها السابقة، وفي الوقت نفسه ارتفع إجمالي موجودات البنوك بمقدار 236 مليون دينار، مدفوعة بنمو موجوداتها الخارجية.

وقما يتعلق بأسعار الصرف، أشار «الوطني» إلى أن سعر صرف الدولار استعاد زخمه مقابل اليورو في الأسابيع الماضية حيث هيمن الحذر من المخاطر على الأسواق المالية العالمية واستعاد الدولار حظوته ثانية، وتبعاً لذلك، فقد انتهى أيضا الضغط الذي مارسه اليورو ضد الدينار الكويتي على مدى أسابيع، وفي الوقت نفسه، تراجع سعر صرف الدينار إلى حد ما مقابل الدولار، لكن مستوى التذبذب بقي متدينا نسبيا.

| البيانات النقدية - يوليو OMNM | | | | | |
|-------------------------------|----------|-----------------|--------------------------|--------------------------|----------------------|
| التغيير | عن الشهر | | عن الأشهر الـ 12 السابقة | | عن مطلع العام الحالي |
| | 2010 | عن الشهر السابق | 2010 | عن الأشهر الـ 12 السابقة | |
| موجودات البنوك المحلية | 41,185 | 236 | 6,0 | 2,319 | 869 |
| المطالب على الحكومة | 1,895 | 0 | 0,0 | 6 | 27 |
| التسهيلات الائتمانية للمقيمين | 24,964 | 18 | 0,1 | 539 | 143 |
| الموجودات الأجنبية | 7,285 | 358 | 5,2 | 167 | 71 |
| عرض النقد (M2) | 24,901 | 367 | 1,5 | 298 | 6 |
| ودائع القطاع الخاص | 24,116 | 338 | 1,4 | 239 | 4 |
| ودائع تحت الطلب | 4,657 | 98 | 2,1 | 768 | 719 |
| ودائع الادخار | 2,922 | 83 | 2,8 | 83 | 199 |
| ودائع تحت الطلب والأيداع | 14,648 | 128 | 0,9 | 500 | 58 |
| ودائع بالعملة الأجنبية | 1,890 | 29 | 1,5 | 1,112 | 863 |

الأجنبية بمقدار 29 مليون دينار عن مستواها في الشهر السابق، وفي المقابل ارتفعت ودائع غير المقيمين بمقدار 175 مليون دينار، ما ساهم في التعويض عن تراجع حجم ودائع المقيمين. ولاحظ «الوطني» أن متوسط أسعار الفائدة على ودائع القطاع الخاص بالدينار تراجع في يوليو بين نقطتين وثلاث نقاط أساس مختلف الأجل، الأمر الذي يؤكد أن البنوك ما زالت تتمتع بمستويات سيولة

مليون دينار في يوليو الماضي عن مستواها في الشهر السابق، ومع ذلك، فإن تسارع وتيرة نمو الودائع على أساس سنوي يشير إلى أن الانخفاض في شهر يوليو يعود بصورة كبيرة إلى التدفقات الخارجية الموسمية المرتبطة بالفصل الصيفي، وجاء الانخفاض في معظمه من الودائع بالدينار التي تراجع بمقدار 308 ملايين دينار عن مستواها في الشهر السابق، كما تراجع الودائع بالعملة

المصرفية بواقع 34 مليون دينار، وقد ساهمت في التعويض جزئيا عن هذا التراجع ارتفاع الإقراض للقطاعات الإنتاجية، وبصورة أكبر التسهيلات الشخصية التي ازدادت بواقع 52 مليون دينار توزعت مناصفة تقريبا بين القروض الممنوحة لشراء أوراق مالية والقروض الاستهلاكية. من جهة أخرى، أشار «الوطني» إلى أن ودائع المقيمين من القطاع الخاص قد تراجعت بواقع 338

أشار بنك الكويت الوطني موجزه الاقتصادي الأخير إلى أن إجمالي الائتمان قد تراجع بمقدار 18 مليون دينار خلال يوليو الماضي، وذلك في أعقاب الانخفاض الكبير الذي شهده في يونيو (253 مليون دينار) والسذي كان وثيق الصلة بصفقة بيع شركة زين لأصولها الأفريقية. ونتيجة لذلك، فقد تباطأ معدل النمو السنوي للائتمان بشكل إضافي ليصل إلى 2,2٪.

وقد كانت القروض الممنوحة إلى القطاع العقاري هي الأضعف مجددا في يوليو، بينما عوض النمو القوي للتسهيلات الخصوية من انخفاض الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية.

وقد انخفض حجم عرض النقد بمفهومه الواسع M2 بشكل ملحوظ مع حصول عمليات سحب كبيرة للودائع بلغ مجموعها 338 مليون دينار، وبقي أعلى بواقع 1,2٪ فقط من مستواه في يوليو 2009، ويعزى هذا الانخفاض في مستوى عرض النقد في معظمه إلى تدفقات خارجية موسمية.

ولاحظ «الوطني» أن حجم القروض الممنوحة للمقيمين قد انخفض بواقع 0,1٪ في يوليو، وكان التراجع الأكبر من نصيب القطاع العقاري الذي انخفض بواقع 72 مليون دينار عن مستواه في الشهر السابق، ليكنش بواقع 1,2٪ مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي، كما انخفض الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير

أنفقت 20 مليار دولار على مخصصات خسائر القروض

«ستاندرد أند بورز»: تحسن السيولة وتمويل النمو المستقبلي
وإعادة تمويل رصيد الدين القائم.. تحديات تواجه البنوك الخليجية

إن العقود التي شهدتها مجموعات سعد والقصبي، وإعادة هيكلة دبي العالمية، والمخاوف من أن الصعوبات المالية قد تمتد إلى الكيانات الاقتصادية الأخرى ذات الصلة بالحكومة في دبي، قد أدت إلى تعويض رغبة السوق العالمية في التعامل مع شركات دول مجلس التعاون الخليجي».

وعلى الجانب الإيجابي، فإن البنوك الخليجية تقوم ببطء بإعادة بناء مخزونها من السيولة وذلك بغرض مواجهة الاستحقاقات المقبلة، وقد قامت بتقليص استراتيجيات النمو الخاصة بها، ونحن أيضا نقوم بتصنيف نمط التعامل في ست دول مجلس التعاون الخليجي بأنه يعد من أنماط «التدخل» تجاه أنظمتها المصرفية، وهذا يعني أننا نعتقد أن هذه البلدان من المرجح للغاية أن تقوم بتقديم دعم استثنائي لمصارفها المهمة للغاية بشكل منتظم في حالة الضرورة.

مثل هذا الدعم، كما شهدنا في الماضي القريب، يمكن أن يؤدي إلى تخفيف الضغط

أكدت «ستاندرد أند بورز» أن البنوك الخليجية تظهر علامات على التحسن، بعد أن أنفقت أكثر من 20 مليار دولار على مخصصات خسائر القروض، ما أدى إلى ضعف الاستثمار منذ عام 2008، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط والسياسات الحكومية وقوة الاقتصادات في دول مجلس التعاون الخليجي وانها بدأت في استرداد عافيتها، جاء ذلك في تقرير لها بعنوان «المصارف الخليجية في مقاومة العاصفة ولكن بمواجهة ضيق السيولة».

فقد صرح محمد داماك المحلل الائتماني بمؤسسة ستاندرد أند بورز «نعتقد أن جودة الأصول في البنوك الخليجية تشهد تحسنا بدءا من عام 2011 وأن هوامش ربحها الجيدة وكفاءتها ستوفر لها أساسا متينا للعودة إلى الربحية العالية»، لكن مازالت هناك تحديات في الأفق، ذلك أن العقبان المستقبلية التي تواجه البنوك الخليجية تكمن في تحسين السيولة وتمويل النمو المستقبلي، وإعادة تمويل رصيد الدين القائم. وأضاف: «نعتقد

على سيولة البنوك الخليجية. ومن العوامل الإيجابية الأخرى التي نقوم بتصنيفها، فيما يخص معظم البنوك الخليجية، تشمل مسألة معدل الرسملة الجيدة الذي تظهره، فإن ستاندرد أند بورز قامت بحساب متوسط رأس المال المعدل لها حسب المخاطر RAC والذي تصل نسبته في بنوك الخليج إلى معدلات 10,2٪ قبل إجراء التعديلات في نهاية العام 2009، أو ما يقارب ضعف متوسط نفس النسبة لدى البنوك الـ 45 الأولى في العالم أجمع، وفي رأينا، فإن هذا يوفر لها ملجا قويا ضد أي صدمات غير متوقعة. وأضاف: إنه على مدى الأشهر الستة الماضية، تم إجراء مجموعة من عمليات التصنيف تجاه البنوك الخليجية، كما قامت بتغيير التوقعات المنظورة تجاه بعض البنوك الكويتية إلى مستقرة بعد أن كانت سلبية. كما قامت ستاندرد أند بورز بترقية اثنين من البنوك في المملكة العربية السعودية لتعكس وجهات نظرها تجاه قدرتها على تحمل الصدمات.

«القرين» لا تدرس
زيادة رأسمالها

جاء في كتاب صادر عن شركة القرين القابضة وموقع من الرئيس التنفيذي للشركة شهبان قبازد أنه بالإشارة إلى الموضوع السوراد في جريدتك بعنوان القرين القابضة تدرس زيادة رأسمالها بعد قيامها بتخفيض بنسبة 750 انه ليس له أساس من الصحة جملة وتفصيلا.

«أركان» تخسر
415 ألف دينار

اعتمد مجلس إدارة شركة أركان الكويت العقارية البيانات المالية المرحلية للشركة للقرين المنتهية في 31 يوليو 2010 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتتحقق خسائر بلغت 415 ألف دينار ما يعادل خسارة للسهم بلغت 1,9 فلس للسهم، مقارنة مع أرباح بلغت 187 ألف دينار ما يعادل 0,8 فلس للسهم للفترة المقارنة من العام الماضي.